مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (41) العدد (2) 2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (41) No. (2) 2019

الصناعة السورية
وإمكانية الاستفادة من تجربة التصنيع في كورية الجنوبية لتطويرها

الدكتور يوسف محمود*
الدكتور محمد المحمود**
كفاح علي جقموق***

(تاريخ الإيداع 12 / 2 / 2019. قُبِل للنشر في 1 / 4 / 2019)

□ ملخّص □

إن تجربة كورية الجنوبية جذبت انظار العالم اليها، حيث انتقلت من قائمة أفقر بلدان العالم الى تصنيفها دولة صناعية و حققت معدلات نمو عالية بعد عمليات الاصلاح الاقتصادي التي قامت بها، حيث استطاعت جذب الاستثمارات اليها وحققت زيادة في صادراتها وخلق فرص العمل بالإضافة الى نمو ناتجها المحلي وركزت على التعليم والانفتاح على العالم الخارجي واستخدام التكنولوجيا العالية والادارة السليمة الواعية وتشجيع البحوث العلمية التطبيقية وعلى الرغم من اتباعها سياسة احلال الواردات وتوفير الحماية اللازمة لصناعتها الوطنية الا ان هذه الصناعة كانت مرهونة بتحقيق معايير اقتصادية معينة اما سياستها التجارية فقد اتسمت بالاتجاه التدريجي الى تحرير التجارة مع العمل على توفير الدعم المؤسسي للصادرات.

ونظراً لأهمية الصناعة ودورها في عملية النمو الاقتصادي فقد تم دراسة واقع الصناعة السورية واهم الخطوات المتخذة لتطويرها وخاصة التركيز على الصناعات التصديرية، وجذب الاستثمارات الصناعية وتحسين بيئة العمل القانونية والتشريعية بالاستفادة من نقاط نجاح التجربة الكورية واهمها التركيز على الميز ة النسبية ووضع استراتيجية صناعية يتم فيها تحديد الصناعات ذات الأولوية وفق الميزة النسبية التي تتمتع بها.

الكلمات المفتاحية: الصناعة السورية، تجربة التصنيع في كورية الجنوبية، الصادرات، الاستثمار الاجنبي

* أستاذ– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** مدرس– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (41) العدد (2) 2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (41) No. (2) 2019

Syrian Industry And the possibility of benefiting from the manufacturing experience in South Korea to develop

Dr. Jousef Mahmud*
Dr. Mohammad Mahmud**
Kefah Ali Jakmok***

(Received 12 / 2 / 2019. Accepted 1 / 4 / 2019)

□ ABSTRACT □

The South Korean experience attracted the attention of the world, moving from the list of the poorest countries to the classification of an industrialized country and achieved high growth rates after the economic reforms carried out by attracting investment and increased exports and job creation in addition to the growth of domestic output And focused on education and openness to the outside world and the use of high technology and sound management conscious and promote applied scientific research and despite the adoption of the policy of importing imports and provide protection for the national industry, but the industry was subject to the achievement of standards Economic policy, while its trade policy has been characterized by a gradual trend towards trade liberalization while working to provide institutional support for exports.

In view of the importance of the industry and its role in the process of economic growth, the study of the reality of the Syrian industry and the most important steps taken to develop it, especially the focus on export industries, attracting industrial investments and improving the legal and legislative working environment were based on the success of the Korean experience. Priority industries according to their comparative advantage.

keywords: Syrian industry, manufacturing experience in South Korea, exports, foreign investment

*Professor, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Assistant Professor, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
***Postgraduate Student, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

تعد تجربة كورية الجنوبية (المعجزة الاسيوية) من التجارب الهامة، والتي أثارت اهتمام العديد من الباحثيين لدراستها، واستخلاص النتائج منها، واسقاطها على اقتصاديات دول أخرى ، وخاصة الصناعة لما لها من دور جوهري في تطوير الاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي.

حيث تؤكد تجارب التصنيع التي اعتمدت على الزراعة بأن التصنيع الزراعي كان مرحلة أساسية من مراحل الصناعة التحويلية لإيجاد القيمة المضافة ولتمويل بعض القطاعات الإنتاجية لكن ليس هناك تجربة واحدة ناجحة اعتمدت على الزراعة فقط وانتفت فيها عملية التصنيع حيث تشير تجارب الدول الصناعية الكبرى ودول النمور الاسيوية (Asian Tigers) والدول الصناعية الاسيوية الجديدة (BRICS) الى ضرورة تبني استراتيجيات واضحة للنهوض بقطاع الصناعة حيث تعد الصناعة التحويلية عنصراً مركزياً وفعالاً في عملية النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في ضعف مساهمة القطاع الصناعي السوري في الاقتصاد الوطني وهو القطاع المعول عليه في تحقيق التنمية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا أن قدم خطوط الإنتاج وضعف القدرة التنافسية، ضعف مستوى الجودة، عدم توفر الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة، انخفاض مستوى الاستثمار الصناعي، ساهم في عدم قيام الصناعة بالدور المنوط بها.

لذا من الضروري البحث في الآليات والوسائل الكفيلة بتطوير هذا القطاع ومحاول الاستفادة من تجارب دول أخرى اعتمدت على الصناعة في تطوير اقتصادها .

تتركز مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هو واقع الصناعة في سورية؟ وماهي الآليات اللازمة لتطويره بالاستفادة من تجارب صناعية اخرى؟

يتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة التالية :

- ما هو واقع الصناعة في سورية؟
- كيف استطاعت كورية الجنوبية تطوير صناعتها وماهي الاليات والاساليب المتبعة في ذلك؟
- هل يمكن الاستفادة من تجربة كورية الجنوبية وعكسها على الصناعة في سورية؟

الإطار النظري والدراسات السابقة:

1Licui,Chang Shu and Xiaojing SU-2009-CHINA Economic

هدفت هذه الدراسة الى دراسة تجربة التصنيع في الصين، ودور الصناعة في النمو الاقتصادي، والخطوات التي اتبعتها الصين لتطوير صناعتها. أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ضرورة وجود عناقيد صناعية تساهم في تطوير الصناعة.

2-دأحمد الكواز: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي،2008: المعهد العربي للتخطيط بالكويت

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية الصادرات، ودورها في دعم الاقتصاد الوطني والوسائل والاليات المطلوبة لدعم الصادرات.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ضرورة تفعيل مؤسسات دعم الصادرات وتقديم كافة المزايا والتسهيلات للصناعات التصديرية.

3- نضال طالب،2010 واقع القطاع العام للصناعات التحويلية بين ضرورات الإصلاح وخيارات المستقبل، رسالة ماجستير .

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع قطاع الصناعة في سورية، وأهم الصناعات والمشاكل والصعوبات التي تعاني منها الصناعة السورية والاليات اللازمة للنهوض بالقطاع.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ضرورة وجود استراتيجية صناعية واضحة ومحددة المعالم، يتم فيها تحديد أولويات الصناعة والقطاعات ذات القيمة المضافة.

1- علاء علي ، 2009 دراسة تحليل اثر الصادرات، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير.

تم خلال الدراسة استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التصنيع والمراحل التي مرت بها هذه البلدان والاستراتيجيات المتبعة لتطوير صناعتها وزيادة صادراتها.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستفادة من تجارب الدول التي اعتمدت على الميزة النسبية وتطوير الكوادر البشرية العاملة في قطاع الصناعة مع مراعاة خصوصية كل بلد والمراحل التي مرت بها صناعته.

فرضيات البحث :

الفرضية الأولى: تطوير الصناعة السورية سيساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي

الفرضية الثانية: الاستثمارات الأجنبية ساهمت في نجاح تجربة كورية الجنوبية

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من تسليط الضوء على تجربة كورية الجنوبية، والآلية التي اتبعتها لتطوير صناعتها وانعكاسها على اقتصادها، وإمكانية تطبيق هذه التجربة في سورية بما يساهم في تحقيق تنمية صناعية تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أهدف البحث:

1- تسليط الضوء على تجربة كورية الجنوبية

2- كيفية الاستفادة من ايجابيات هذه التجربة لتطوير قطاع الصناعة في سورية

3- محاولة الخروج بنتائج وتوصيات مناسبة من شأنها أن تسهم في تطوير الصناعة السورية.

منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند إلى تحليل المعلومات المركز والدقيق عن تجربة كورية الجنوبية في التصنيع واعتمادها على سياسة التصنيع الموجه للتصدير وإسقاطها على الصناعة السورية بتحليل الواقع ومن ثم تحديد نقاط القوة والضعف والاستفادة من خطوات ونتائج التجربة الكورية الجنوبية والتي اعتمدت على سياسة الإصلاح الصناعي التي سبق وتم البدء بها في سورية ومن ثم انتقلت لبناء قاعدة صناعية متينة في الوقت الذي لم تستكمل فيه عملية الإصلاح الصناعي في سورية إضافة الى وجود تشابه من حيث الميزة النسبية وتوفر اليد العاملة وإمكانية تطوير القوانين والتشريعات وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما

ينسجم مع معطيات البحث بشكلٍ عام ويساهم في تطوير الصناعة السورية من خلال التوصل الى جملة من التوصيات والمقترحات.

أ- واقع الصناعة السورية:

السمات العامة للصناعة السورية:

يمكن إيجاز أهم السمات العامة للصناعة التحويلية السورية(1):

-انخفاض القيمة المضافة المتحققة في الصناعة، وتدني نسبة مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي، والعجز في ميزانها التجاري.

-ضعف التشابك داخل الصناعة ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

-تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الشركات الصناعية.

-عجز بيئة العمل التنظيمية والإدارية والتشريعية عن تحفيز ومواكبة التطوير والتحديث، وقصور دور المؤسسات الداعمة، و تدني كفاءة الادارة بشكل عام، وضعف الخبرات التسويقية.

-غلبة المنشآت الحرفية الصغيرة والشركات العائلية والصناعات البسيطة على نشاط القطاع الخاص الصناعي.

- تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية من حيث الجودة والسعر.

-غياب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة لتطوير الصناعة وتأمين مستلزمات هذا التطوير من مختلف النواحي التشريعية والتنظيمية والإدارية والموارد المالية والبشرية.

- عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة حيث تشير الاحصائيات الى ان نسبة الطلاب الجامعيين في مجال التعليم الفني والمهني والهندسي بلغت في سورية 25 % من اجمالي الطلاب الجامعيين بينما بلغت في ماليزيا40 % وفي كورية الجنوبية 41% (2)

يتألف القطاع الصناعي في سورية من القطاعين العام والخاص تتركز أنشطتها في المجالات التالية (غذائية، نسيجية، كيميائية، الاسمنت ومواد البناء، الصناعات الهندسية، .....)

إضافة إلى السمات العامة للصناعة السورية ونقاط الضعف والمشاكل والصعوبات التي تواجهها والتي سبق الاشارة إليها، واجهت الصناعة السورية خلال الفترة 2000-2011 التي سبقت نشوب الأزمة في سورية مجموعة هامة أخرى من الأحداث والصعوبات من أهمها:

1- تحرير التبادل التجاري وفتح السوق السورية نتيجة استكمال تنفيذ الاتفاقيات الجماعية والثنائية مع عدد من البلدان العربية وتركيا، دون أن يسبق ذلك أو يترافق معه على الأقل تنفيذ برامج ملموسة لرفع القدرة التنافسية للصناعة السورية وتمكينها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقيات ومواجهة المخاطر والسلبيات الناجمة عنها وجعلها في أدنى الحدود ، إضافة إلى ضعف وتأخر الاجراءات المتخذة لمواجهة الآثار السلبية التي رافقت تطبيق هذه الاتفاقيات.

2- انعكاس نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 وما رافقها من تراجع الصادرات وتوقف العديد من المعامل.

3- محدودية نتائج تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية في معالجة مشاكل هذا القطاع من ناحية وتحقيق الأهداف المحددة له في هذه الخطة من ناحية أخرى.

4- رفع أسعار المحروقات داخلياً وانعكاس ذلك على مختلف أسعار السلع والخدمات – إضافة إلى أثر الجفاف – ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج مع محدودية القدرة أو عدم إمكانية عكس هذه الزيادات على سعر المنتج بسبب المنافسة الخارجية من ناحية وعدم وجود صندوق تعويض لهذه الغاية من ناحية أخرى.

5- ارتفاع أسعار العديد من مدخلات الانتاج عالمياً نتيجة ارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها بسعر سريع ما ألحق ضرراً كبيراً بالصناعة السورية في المرحلتين.

6- عدم تنفيذ البرنامج الشامل للتحديث والتطوير الصناعي الذي أعد في عام 2007 بهدف تحديث وتطوير 1000 شركة صناعية خلال 3 سنوات ، إضافة الى عدم إحداث المؤسسات الداعمة التي كان من الضروري إحداثها في هذا المجال (مجلس التنمية الصناعية ، مركز التحديث الصناعي، مراكز فنية للصناعات النسيجية والغذائية والكيميائية والهندسية ، صندوق التحديث الصناعي ...)

وقد أدت كل هذه العوامل إلى تراجع الاهتمام بالصناعة وانتقال العديد من الصناعيين إلى التجارة واستيراد المنتجات المشابهة لما ينتجونه من الصين وغيرها مما انعكس على عدد المشاريع الصناعية المنفذة خلال الفترة 2006-2010 حيث أشارت بيانات وزارة الصناعة إلى تراجع عدد المشاريع الصناعية المنفذة سنوياً من 2251 مشروعاً في عام 2006 إلى 1718 مشروعاً في عام 2007 وإلى 1658 مشروعاً في عام 2008 وإلى 1476 مشروعاً في عام 2009 وصولاً إلى 1408 في عام 2010 حيث بلغت نسبة التراجع بين 2006-2010حوالي 38%. كما تم إلغاء 3282 سجلاً وقراراً صناعياً في عام 2009 بناء على طلب أصحابها .

وقد انخفضت مؤشرات الصناعة السورية خلال الفترة(2011-2013) بسبب الازمة الراهنة ومن ثم بدأت بالتعافي في عامي 2014،2015 نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وعودة العديد من المنشآت الصناعية للعمل بعد تطهيرها من العصابات المسلحة والعمل على إعادة تأهيلها حيث:

- ازداد حجم الاستثمار من 718 مليون ل.س في عام 2013 الى 1807 مليون ل.س في عام 2014 و2141 مليون ل.س في عام 2015 حيث تركزت في الصناعات النسيجية والهندسية والكيميائية(3)

- تركزت زيادة المبيعات في كل من الصناعات الهندسية وصناعة الاسمنت ومواد البناء بسبب تطهير المناطق من العصابات المسلحة وبداية الاعمار فيها.

- أما الصادرات فقد تركزت في القطاع الغذائي والقطاع الكيميائي أما بالنسبة للصناعات النسيجية فقد كان حجم الصادرات فيها منخفضاً جداً مقارنة بسنوات ماقبل الازمة نتيجة خروج عدد كبير من المنشآت الصناعية عن العمل وعدم القدرة على تأمين مستلزمات الإنتاج إضافة الى ارتفاع تكاليف النقل الامر الذي انعكس على قدرة هذه المنتجات على المنافسة.

- كما تراجع عدد المشاريع المنفذة من قبل القطاع الخاص خلال الفترة من 2006-2010 بنسبة 38 % حيث بلغ عدد المشاريع المنفذة في عام 2006 /2251/ مشروع بينما بلغ في عام 1408/2010/ مشروع وتناقص عدد هذه المشاريع وخرج عدد كبير منها من السوق بسبب تعرضه للتدمير أو السرقة من قبل العصابات الارهابية المسلحة خلال فترة الازمة(4).

-بلغت نسبة الناتج الصناعي الى الناتج المحلي الإجمالي 23.7 % لعام 2010 في حين بلغت نسبة الإنتاج الصناعي الى الإنتاج المحلي الإجمالي لنفس العام 34.1 %

ثانياً-تجربة كورية الجنوبية (المعجزة الاسيوية):

شهدت تجربة كورية الجنوبية تحولات عميقة وجذرية حيث انتقلت من الاعتماد على استراتيجية إحلال الواردات الى الاعتماد على استراتيجية تنمية الصادرات وقد كان هذا التحول تحضيراً وتمهيداً للانطلاق الاقتصادي في كورية الجنوبية والذي اوصلها لأن تكون إحدى أقوى الاقتصاديات العالمية.

تمت عملية التحول على مراحل(5):

كمرحلة أولى: خطة إعادة هيكلة اقتصادها واتبعت نظام الحماية وسياسة إحلال الواردات وعلى وجه الخصوص في الصناعات التي تمتاز فيها كوريا بميزة نسبية، مثل صناعة الملابس، النسيج، الأحذية والجلود، والصناعات الغذائية، والصناعات التي تنتج السلع والمواد الوسيطة الأساسية كالاسمنت والاسمدة، وركزت كوريا على الصناعات كثيفة العمالة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القوى العاملة العاطلة عن العمل.

وقد نجحت سياسة إحلال الواردات (خاصة للسلع غير المعمرة ومستلزماتها من المواد الخام)، وذلك بسبب توفر العمالة الرخيصة، والمواد الخام والسلع الوسيطة في إحراز التقدم الصناعي وبناء الأساس السليم للنمو الاقتصادي المستديم. حيث شجعت الحكومة على إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيماوية الضرورية، مثل صناعة الحديد والصلب، صناعة الاسمنت، صناعة البتروكيماويات، تكرير البترول، وقامت بتوجيه الاستثمارات نحو هذه الصناعات، وتوفير الحوافز المناسبة لدفع الشركات، وخاصة المجمعات الصناعية، للاستثمار في هذه الصناعات، إيماناً منها أن هذه الصناعات تعمل على نشوء الترابطات الامامية والخلفية داخل القطاع الصناعي وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن أبرز السياسات التي اتبعتها كوريا خلال هذه الفترة مايلي(6):

1) اتباع سعر صرف متعدد للعملة الكورية، بحيث يكافىء المصدرين، ويعاقب المستوردين.

2) اتخاذ إجراءات حمائية للصناعات المحلية تمثلت في فرض تعرفة جمركية عالية، وتحديد حصص للاستيراد.

3) وضع القيود على الواردات باستثناء الواردات من المواد الخام والوسيطة اللازمة لصناعات إحلال الواردات، وذلك تماشياً مع سياسة الدولة لتطوير الصناعات الأساسية.

ثم جاءت المرحلة الثانية (7) وهي سياسة الإصلاح(Reforms Protective) وسياسة التصنيع للتصدير حيث عملت الدولة في المرحلة الأولى الى توجيه الاستثمارات نحو صناعة إحلال الواردات، ولكن نظراً لضيق السوق المحلية، وافتقار كوريا للموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ سياسة إحلال الواردات، كان لابد من التوجه الى السوق العالمية وبالتالي تحولت الحكومة الكورية من تطبيق سياسة التصنيع القائمة على إحلال الواردات الى سياسة التصنيع الموجه للتصدير، وذلك خلال الخطة الاقتصادية الثانية حيث ركزت في هذه الفترة على تعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية. وقامت باستصدار تشريعات جديدة لترويج وتشجيع التجارة الخارجية، وهو ما أدى الى توفير تسهيلات تمويلية، وتطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير(8)

وبدأت الحكومة خلال هذه الفترة بتنفيذ سياسة التصنيع الموجه للتصدير لإحراز نمو أعلى، وللانتفاع من الميزة النسبية لصناعات كثيفة العمل التي تتمتع بها كورية والتدخل بشكل إيجابي لزيادة انتاجه المخصص للتصدير.

المرحلة الثالثة: سياسة الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية حيث اقتنعت الحكومة بضرورة إعادة هيكلة الصناعة من خلال الترويج لإقامة صناعات ثقيلة وكيماوية مثل (بناء السفن، صناعة الحديد والفولاذ، صناعة السيارات، .....،) و الهدف من ذلك:

1- التخلي بالتدريج عن الصناعات كثيفة العمالة، نظراً لإجراءات الحماية التي اتخذتها البلدان المتقدمة في ذلك الوقت.

2- تحقيق الأمن القومي من خلال الاعتماد على الذات

3- إيجاد القاعدة الصناعية القوية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

كما أن هذه الصناعات تحقق قيمة مضافة عالية، وتساهم في تقليل استيراد المواد الوسيطة والرأسمالية، مثل (الماكينات والمعدات والمحركات،....) مما يعمق الترابطات الأمامية والخلفية في قطاع الصناعة، وبين الصناعة والقطاعات الأخرى.

من أبرز نقاط السياسة الكورية:

- توفير الحماية لهذه الصناعات من خلال فرض الرقابة على الواردات ومراقبة الأسعار

- مضاعفة الانفاق على المؤسسات التعليمية والمهنية وانشأت الكثير من المعاهد المتخصصة لتوفير الكوادر اللازمة للصناعات من مهندسين وفنيين.

- الانفاق على البحث والتطوير

- إقامة شراكات وتعاون بين المجمعات الصناعية والقطاع العام ومؤسسة البحوث والتكنولوجيا وأدى ذلك الى زيادة عدد المخترعات المسجلة للشركات الكورية على الصعيد العالمي (سامسونغ وغولد ستار ودايو)(9)

المرحلة الرابعة: تم إعادة هيكلة الصناعة والتحول الى الانفتاح والمنافسة الخارجية

واتبعت كوريا الجنوبية مجموعة من الإجراءات والآليات في سبيل تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات:

- توفير التمويل اللازم للتصدير حيث قامت الحكومة الكورية بتشجيع الاقتراض من البنوك بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد بهدف الإنتاج من أجل التصدير مما أدى الى زيادة الوحدات الإنتاجية الموجهة للتصدير(10)

- إنشاء المناطق الصناعية التصديرية حيث قامت الحكومة الكورية بتشجيع انشاء هذه المناطق التي توفر الخدمات الأساسية واللازمة وبأسعار مدروسة(11).

- تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية (منح مزايا ضريبية، التمويل المباشر لمشروعات تصديرية...).

- إعادة هيكلة الاطار المؤسس للصادرات الصناعية حيث تم انشاء العديد من المؤسسات الداعمة لعملية التصدير والتي تتمثل في إنشاء جهاز متخصص لترويج الصادرات أطلق عليه "اتحاد تنمية التجارة الكوري" عام 1964 والتي كانت أهم أهدافه تسهيل القيام بعملية ترويج الصادرات (12)

رابعاً: توصيف التجربة وإمكانية الاستفادة منها في سورية

تبنت كوريا الجنوبية عدة مراحل كان أولها الاعتماد على الصناعات المحمية والتي تمتاز فيها كوريا بميزة نسبية والتي بدورها مهدت للانطلاق لمرحلة التصنيع للتصدير ثم العمل للانتقال من الميزة النسبية للصناعات الخفيفة (كثيفة

العمل) إلى تحقيق ميزة تنافسية تصديرية في الأسواق الخارجية وبعدها التحول إلى الصناعات الثقيلة (كثيفة رأس المال) وقد اعتمدت استراتيجيتها في تنمية الصادرات وفق الاعتبارات أهمها:

1- التأكيد على إشباع حاجات السوق المحلي من السلع الضرورية .

2-التركيز الشديد على الصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات .

3-تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية منح مزايا ضريبية، التمويل المباشر لمشروعات تصديرية...).

4-تعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية من خلال استصدار تشريعات جديدة لترويج وتشجيع التجارة الخارجية، وتطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير

من خلال ماسبق وللاستفادة من التجربة المدروسة السابقة بهدف النهوض بقطاعي التصنيع والتصدير في سورية ومن ثم في بنية الاقتصاد السوري وبنية التجارة الخارجية السورية بهدف تحريك عجلة النمو الاقتصادي فيها وتسريعها يمكن القيام بما يلي:

- الاستفادة من التجربة الكورية في كيفية استغلال الميزة النسبية لكثير من المنتجات والصناعات ، حيث أن سورية تمتلك مزايا نسبية حقيقية في الصناعات (صناعة الملابس ، صناعة النسيج ، الصناعات الغذائية ، صناعة الأحذية والجلود ...) بالإضافة للقطاع الزراعي والصناعات الزراعية أيضاً فسورية بلد زراعي بالدرجة الأولى ، ولكن للأسف لم تفعل بالشكل الأمثل ، لذا لابد من العمل على استغلالها وتطويرها وتحويلها إلى ميزة تصديرية تنافسية .

- الاستفادة من التجربة الكورية في التركيز على الكوادر البشرية المؤهلة وربط احتياجات الصناعة بالتعليم الفني والتقني.

- الاستفادة من التجربة الكورية في انتهاج سياسة إصلاح صناعي ينتقل فيها القطاع من الصناعات المحمية الى الصناعات القادرة على المنافسة والدخول الى الأسواق الخارجية.

- وضع استراتيجية صناعية يتم فيها تحديد الصناعات ذات الأولوية والتي يمكن من خلالها تطوير قطاع الصناعة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

المتطلبات الواجب توافرها في الصناعة السورية للاستفادة من تجربة كورية الجنوبية:

1- متطلبات بشرية: إعداد كوادر بشرية مدربة ومؤهلة قادرة على إدارة عملية تطوير الصناعة ورسم السياسات وتحديد الأولويات وذلك من خلال:

- وضع برامج تدريبية للعاملين في القطاع الصناعي في كافة الاختصاصات
- إقامة دورات تدريبية داخلية وخارجية
- تقديم الدعم المادي والمعنوي للكوادر العاملة في هذا القطاع.

2- متطلبات قانونية وتشريعية: العمل على تطوير بيئة العمل القانونية والتشريعية واستصدار كافة القوانين الكفيلة بجذب الاستثمار الصناعي وتطوير آلية التعاقد.

3- متطلبات تكنولوجية(فنية):العمل على تطوير خطوط الإنتاج في كافة الشركات الصناعية واستقدام التكنولوجيا الحديثة بما يتناسب مع التطور العالمي وتدريب الفنيين عليها لتحسين جودة المنتجات.

من خلال ماسبق يمكن القول بأن الاستفادة من إيجابيات تجربة كورية الجنوبية وتحقيق كافة متطلبات تطوير القطاع الصناعي سينعكس ايجاباً على القطاع الصناعي وسيؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن تحسن البيئة القانونية والمالية والتشريعية ستؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة صناعات ذات قيمة مضافة عالية وهذا يتوافق مع فرضية البحث بأن الاستثمارات الأجنبية من اهم عوامل نجاح تجربة كورية الجنوبية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-أن الدولة المدروسة قامت بتطبيق سياسة إحلال الواردات ثم جاءت سياسة تنمية الصادرات لتكملة السياسة الأولى ولم تطبق أي دولة السياسة الثانية إلا بعد أن تمكنت من بناء قاعدة للتصنيع ومن إحداث صناعة وطنية قادرة على المنافسة وعلى اختراق الأسواق الخارجية.

2-جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ساهم في بناء قاعدة للتصنيع وتأمين التكنولوجيا اللازمة لتطويرها.

3-غياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة لتطوير الصناعة في سورية

4-إن تطبيق تجارب الدول الأخرى على الصناعة السورية مرهون بوضع رؤية واضحة ومحددة لهذا القطاع وتحديد الأولويات والصناعات الاجدى اقتصادياً.

5-الانتقال من الزراعة الى الصناعة تم عبر مراحل، وعبر انتهاج سياسة إصلاحية ساهمت في تسريع عملية التحول.

التوصيات:

1-تشجيع إقامة الصناعات التصديرية في سورية ومنح كافة المزايا والتسهيلات للصناعيين.

2-الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها سورية وخاصة في الصناعات النسيجية والغذائية التي تعتمد على المواد الأولية المحلية والتي تخلق قيمة مضافة عالية.

3-وضع رؤية استراتيجية متكاملة لتطوير قطاع الصناعة في سورية من مختلف النواحي التشريعية والتنظيمية والإدارية والموارد المالية والبشرية بما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

4-إقامة عناقيد صناعية بما يساهم في تطوير ودعم قطاع الصناعة والتركيز على القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية.

5-انتهاج ساسية اصلاح صناعية ووضع خطة وتحديد الأولويات والتركيز على القطاعات الاجدى اقتصادياً.

المراجع:

1-اللحام، فؤاد، *برنامج التحديث والتطوير الصناعي*، المنجزات وآفاق المستقبل، 2009.

2-طالب، نضال، *واقع القطاع العام للصناعات التحويلية بين ضرورات الإصلاح وخيارات المستقبل*، ماجستير،2010

3-وزارة الصناعة، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، بيانات التقرير السنوي لعام 2015.

4-حاتم، سامي، *الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية*. الطبعة الثانية، الدار المصرية مصر،2005

5-عبد الرزاق، محمود، *تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية*. مكتبة الحرية للنشر والتوزيع مصر، 2006

6-عايشي، كمال، *دور نظرية الاوز الطائر الاسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول الى الهيكل التصديري*، جامعة باتنة الجزائر، العدد السادس، 2009

7- KEMAL, A.QADIR, U. *Export and Economic Growth in South Asia*, Astudy prepared For the South Asia Network of Economic Reserch Institutes , 2002

8-عبد الحسين، عدنان فرحان، *دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية*، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18،جامعة البصرة،2006

9- BELA BALASSA, industrial policies, in Taiwan and Korea, new York; Academic press 2006

10-المنصوري ،عبد الرحمن، *تجربة كوريا الجنوبية عوامل النجاح وتحديات المستقبل*، مركز الجزيرة للدراسات،العدد25، 2013

11- HUIEE,C.HUANG,B., *The Relation Between Export and Economic Growth East Asian Countries*, Journal of Economic Development, 2012

12-عبد الرزاق، محمود، *تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية*. مكتبة الحرية للنشر والتوزيع مصر2006